فيبطل دعوى هذا المدعى وشهادة الشهود بذلك رجل على آخر بحد ودا معلوما
انه ملكه وحقه وفي يد هذا بغير حق واجب عليه قصرين وتسليمه اليه وقال
مرا اينجا بوي سپرد نى نيست ولم يزد على هذا فان سكت بعد هذا الكلام
ساعة صحت اقامة المدعى البينة عليه لكن لانه لابد من مزيح الانكار اولا وليس
ولابد من الاقرار انه في يدي ومن الكلمات ليس بانكار ملكه وحقه
ولا باقرار بكونه في يدي لان قوله مرا بوى سپرد نى نيست يجوز ان يقتره
فيقول ليس على تسليمه اليه لانه ليس في يدي او يقول هو ملكي ولكنه
حتى يحكم الرهن فليس علي تسليمه اليه فاذا لم يفسر بانه في يدي صريحا
او دلالة ولم يدع الملك لنفسه كيف يصح اقامة البينة عليه من المدعى
لاثبات الملك على هذا المدعى عليه لكنه اذا سكت بعد فالسكوت هو
المعتبر وهو كاف لسماع البينة عليه وهو انكار دلالة وبين عليه ثابت
ظاهرا فسمعت عليه البينة كذلك رجل ادعى على رجل دعوى لم يكن صحيحة
على الاطلاق وكان فيها انواع خلل ادعى المدعى عليه الدفع في ذلك هل
يطالب باثبات ما ادعى من الدفع او يطالب المدعى بتصحيح الدعوى فيه
اختلاف المشايخ وفي كتاب الرجوع من الشهادات ما يدل على ان على المدعى الدفع
يطالب بذلك وصحت الدعوى من المدعى وعليه الاعتماد وبه يفتى كان
في محضر الدعوى الف دينار مروى وسمى ولم يكن فيه جيد ورديء فشهد الشهود

لزم في الدعوى

كان

كان ذكر الجيد واجابوا الا الاقرار على نحو ما كتب فيه فقد كذبوا فلا يسمع و
لانهم سكتوا عن ذكر العيار وبتفاوت ذلك من وقت الاقرار الى يوم
الدعوى تفاوتا فاحشا فلم يقبل قال وفي قوله وترك من المال ما له وفاء
لهذا الدين وزيادة فهذا مجهول لابد من بيان اعيان التركة بصفاتها
والحدود ان بمواضعها وحدودها لا يحتاج الى بيان معرفة قيمتها قال
ولا يكفي عبد قيمته كذا او جارية قيمتها كذا وكذا فسابر الاعيان لابد من
بيان الصفات وبيان المقادير في المقدرات وبيان الجنس والنوع فيما
تختلف اجناسه وانواعه ليصير معلوما قال في قدر من العنب بين مقدار
ونوعه وصفته ولم يبين لونه فقال شرط ان تبين انه كان طابق لعلا
وسبيل وكذا انكور خرمائي سپيد او سرخ وقال من باز جامه داده
بودم شنوى ترا قبل موته بكذا لا يصح لجهالة الدعوى قال في الدعوى الغصب
والسراويل قال لا يصح لانه لم يذكر مروانه وزنانه حرديا كلان اذا دعى
مالين وقد بين احدهما على الوجه المعلوم ولم يبين الاخر وشهد الشهود
على ذلك لا يقضي بالمالين لانها شهادة واحدة فاذا بطل بعضها بطل كلها
ولو شهد الشهود على المال المعلوم صح لان الدعوى والشهادة اتفقا غير
ان في الدعوى كانت زيادة لم تثبت وفي كيفية الدعوى شهد فلان
بشهادة نفسه على وفق الدعوى وشهد فلان وفلان على شهادة فلان

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)